الأمم المتحدة

A/C.4/70/SR.3

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
27 October 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد بولر ..... (ملاوي)

المحتويات

البند ٥٩ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٦٠ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٦١ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)*

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

* البنود التي قررت اللجنة النظر فيها مجتمعة.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org)

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-17462X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)*

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٥٩ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/70/23 (الفصلان السابع والثالث عشر) و A/70/67)

البند ٦٠ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/70/23 (الفصلان الخامس والثالث عشر))

البند ٦١ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/70/23 (الفصلان السادس والثالث عشر) و A/70/64)

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/70/66 و A/70/66/Add.1)

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع) (A/70/23 (الفصول الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثالث عشر) و A/70/201 و A/70/73 و A/70/73/Add.1)

١ - السيد غويتريز بلانكو نافاريتي (اسبانيا): قال إن اسبانيا تقف مرة أخرى أمام اللجنة لتطلب إلى المملكة المتحدة - وهي صديق وشريك وحليف - أن تمتثل لتفويض الأمم المتحدة وتتفاوض بشأن جبل طارق. وأضاف أن اسبانيا على استعداد لبدء المفاوضات من أجل التوصل إلى حل قاطع وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والمبادئ السارية، وميثاق الأمم المتحدة، وتتوقع من المملكة المتحدة أن تفعل المثل، كما اتفق وزيرا خارجية كلا البلدين في عام ١٩٨٤.

٢ - ومضى يقول إنه بعد أن دخلنا في العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، لا تزال الحالة في جبل طارق تمثل مفارقة تاريخية لم تتغير لأن الدولة القائمة بالإدارة ترفض استئناف المفاوضات بشأن مسألة السيادة. وأشار إلى أنه بموجب معاهدة أوتريخت، لم تتنازل اسبانيا لبريطانيا إلا عن بلدة وقصر جبل طارق، إضافة إلى الميناء (مياهه الداخلية فقط) والتحصينات والقلاع التابعة له. ولم تتنازل اسبانيا قط عن المياه الإقليمية؛ وقال إن المزاعم عن ”عمليات التوغل غير المشروعة في المياه البريطانية“ ليست سوى أنشطة روتينية تقوم بها السفن الاسبانية في المياه الاسبانية. وعلاوة على ذلك، وكما اعترفت المملكة المتحدة في عدة مناسبات، فإن المعاهدة جعلت استقلال جبل طارق غير قابل للتنفيذ بدون موافقة اسبانيا. وأضاف أن إنهاء الاستعمار لن يتحقق إلا إذا أظهرت الدول القائمة بالإدارة الإرادة السياسية، كما فعلت الحكومة البريطانية في عدد من الأقاليم السابقة.

٣ - وتقيّداً بالمبدأ الذي أرسته الجمعية العامة للأمم المتحدة وهو أنه يجب معالجة الحالات المختلفة على أساس كل حالة على حدة، تؤكد اسبانيا أنه في حالة جبل طارق، لا ينطبق مبدأ تقرير المصير، وإنما ينطبق مبدأ السلامة الإقليمية لاسبانيا. ويجب أن تؤخذ مصالح سكان جبل طارق في الاعتبار، غير أنه في المفاوضات مع اسبانيا، تعد المملكة المتحدة مسؤولة عن تمثيل هذه المصالح بوصفها الدولة القائمة بالإدارة. وعلى الرغم من دستورها الجديد، فإن الوضع الدولي لجبل طارق لم يتغير، وليس لدى حكومته المحلية أي شرعية للتدخل في المفاوضات بشأن النزاع الناتج

عن احتلال المملكة المتحدة غير المشروع للبرزخ والمياه المحيطة به.

٤ - ومضى يقول إن اسبانيا لا ولن تقبل قط وضعاً استعمارياً يتناقض مع القانون الدولي، ويمثل ضرراً، ليس فقط بالنسبة للحياة اليومية لشعب المنطقة، وإنما لثروات اسبانيا والاتحاد الأوروبي أيضاً. ففي عام ٢٠١٣، أغرقت سلطات جبل طارق نحو ٧٠ كتلة خراسانية في المياه الاسبانية، ولا تزال تعمل من أجل استصلاح أراض داخل البحر، بما يعرقل أنشطة صيادي الأسماك الاسبان، ويسبب أضراراً بيئية لاسبانيا. وعلاوة على ذلك، نفذت سلطات جبل طارق نظام الإعفاء الضريبي للشركات الأجنبية التي تمارس عملها هناك، وأصدرت أيضاً مئات القرارات الضريبية التي تمنح امتيازات ضريبية لشركات معينة، وبذلك تتسبب في منافسة غير واضحة للنظم الضريبية الاسبانية والأوروبية، وتجعل من العسير تحديد هوية مالكي الشركات. وفضلاً عن ذلك، بينما وصل تهريب السجائر من جبل طارق إلى مستويات مزعجة، مع ما يترتب على ذلك من خسائر اقتصادية لمنطقة الأندلس وحدها تصل إلى نحو ٨٠٠ مليون يورو، فإن سلطات جبل طارق لم تقدم سوى الكلام المعسول للمساعدة على مكافحة جميع أشكال الاتجار غير المشروع. وقد أشار المكتب الأوروبي لمكافحة الغش في تقرير صادر عام ٢٠١٤ إلى أن هناك ما يدل على ارتكاب جرائم تهريب وغسل أموال تمس المصالح المالية والمصالح الأخرى للاتحاد الأوروبي. ويُجري الاتحاد الأوروبي أيضاً تحريات خاصة بجبل طارق تتعلق بانتهاكات محتملة للوائح البيئية والضريبية.

٥ - ولأغراض الدفاع، ولكي تفي اسبانيا بالتزاماتها كعضو في الاتحاد الجمركي الأوروبي واتفاق شنغن، فقد أجرت تحريات ومراجعات جمركية إلزامية بصورة منتظمة عند السياج. غير أنه عند القيام بذلك فإنها تسعى إلى ضمان الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية لسكان جبل طارق ومنطقة كامبو جبل طارق المحيطة. ولهذا فإن اسبانيا على استعداد لإقامة آلية تعاون إقليمية مخصصة تضم اسبانيا، والمملكة المتحدة، والسلطات المحلية من جبل طارق ونظراء اسبانيا المجاورين، وكذلك مراقبين من المفوضية الأوروبية لكي تحل محل منتدى الحوار الثلاثي الذي لم يعد له وجود، والذي أصبح مجرد أداة لدعم مطالبة جبل طارق بسيادته. وأشار إلى أن المملكة المتحدة واسبانيا ملتزمتان بتعزيز التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة، ويتبادلان حالياً المقترحات من أجل بلوغ هذا الهدف المشترك.

٦ - السيد تاولا (نيوزيلندا)، تكلم أيضاً بالنيابة عن الدولة القائمة بإدارة توكيلاو، فقال إن توكيلاو لها وضع فريد باعتبارها إقليم تابع لنيوزيلندا وغير متمتع بالحكم الذاتي، ويواجه تحديات كثيرة ليس من المحتمل أن تتغير نظراً لعزلته الجغرافية وضآلة عدد سكانه. وقال إن نيوزيلندا ملتزمة بعلاقتها الدستورية مع حكومة وشعب توكيلاو، ولهذا فإنها ستواصل العمل إلى جانبهم لضمان حصول جميع سكان توكيلاو الذين يعيشون في الجزر المرجانية الثلاث على الخدمات الأساسية الملائمة. وأضاف أنه منذ البيان الأخير الذي قدمته الدولة القائمة بالإدارة أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في حزيران/يونيه، ظل اهتمامها يتركز على تحسين الخدمات العامة الأساسية لتوكيلاو، خاصة في مجالات الصحة، والتعليم، والنقل. وفي هذا الصدد، هناك تطور ينطوي على أهمية خاصة وهو التقدم المحرز في بناء سفينة جديدة استهلته نيوزيلندا لتحسين الوصول من وإلى توكيلاو. وعند تسليم السفينة 'ماتاليكي'، والتي تكلفت ١٢,٥ مليون دولار نيوزيلندي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، فإنها سَتُقَدَّم كمنحة لتوكيلاو،

وستقوم بتشغيلها شركة ملاحة مهنية لضمان سلامة الركاب.

٧ - وأضاف أن تحسين التعليم المتاح لأطفال الإقليم يعد أحد الأولويات العاجلة وأصبح واجهة هامة لمشاركة الحكومة مع توكيلاو في أعقاب نتائج مكتب استعراض التعليم النيوزيلندي. وبناءً على ذلك، تواصل نيوزيلندا دعم توكيلاو عن طريق عملية تُدار بصورة مشتركة لتغيير طريقة توفير التعليم في الجزر المرجانية. وتقدم نيوزيلندا أيضاً الدعم التقني لمدارس توكيلاو والإدارة التعليمية المحلية.

٨ - وبوصفها الدولة القائمة بالإدارة، تواصل نيوزيلندا أيضاً جهودها لتحقيق المستوى الأمثل للعائدات من موارد الإقليم الخاصة، ولا سيما مصائد الأسماك - وهو أكبر مصدر للإيرادات بالنسبة لتوكيلاو حيث بلغت العائدات ١٠,٧٥ مليون دولار نيوزيلندي في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وبناءً على طلب الإقليم، تواصل الدولة القائمة بإدارة توكيلاو إدارة مصائد أسماك المنطقة الاقتصادية الخالصة مع توكيلاو وبمساعدة وزارة الصناعات الأولية في نيوزيلندا. وقال إن المناقشات بشأن طائفة من قضايا الإصلاح التي اقترحها مستشار مصائد الأسماك في توكيلاو ينبغي أن تسفر عن تحسينات رئيسية في حوكمة الإقليم لهذا القطاع.

٩ - وكما أشار وفده في حزيران/يونيه، فإن التركيز لا يزال ينصبّ على تقديم الخدمات الأساسية لتوكيلاو قبل بحث أي إجراء آخر لتقرير المصير. فليس هناك في الواقع أي ضغط فعلي لتغيير الوضع الراهن. وبالنسبة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، قدمت نيوزيلندا مخصصاً ثنائياً قدره ١٤ مليون دولار نيوزيلندي لتوكيلاو، ومن الممكن إيجاد تمويل إضافي لإعادة تأهيل القنوات والشعب المرجانية وإجراء مزيد من التحسينات في مجال التعليم. ولا تزال حكومته تثمِّن الارتباط الوثيق مع توكيلاو، وهي مصممة على دعم هذه المجتمعات المحلية النائية من مواطني نيوزيلندا.

١٠ - السيد بيك (جُزر سليمان)، تكلم أيضاً بالنيابة عن أعضاء مجموعة رأس الحربة الميلانيزية: فيجي، وبابوا غينيا الجديدة، وفانواتو، فضلاً عن جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، فقال إنه من المؤسف أن مصالح الاستعمار لا تزال تطغى على الاعتبارات الإنسانية برغم اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في عام ١٩٦٠. فيجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لجعل الاستعمار مبدأ عفا عليه الزمن. وقال إن كاليدونيا الجديدة تدخل مرحلة جديدة وهي تستعد لتقرير المصير في عام ٢٠١٨، اتساقاً مع روح ونص اتفاق نوميا. وليست هناك حاجة للمبالغة في تأكيد أهمية احترام هذا الاتفاق، كما جاء في مشروع القرار بشأن كاليدونيا الجديدة والمعروض أمام اللجنة. فينبغي للجنة تأييد هذا القرار الذي سوف يُستكمل لاستيعاب التطورات السياسية الرئيسية الأخيرة وغيرها من التطورات في كاليدونيا الجديدة.

١١ - وبينما ترحب المجموعة بالتطورات الإيجابية الجارية في كاليدونيا الجديدة، بما في ذلك التفاهمات المتبادلة التي توصلت إليها في باريس لجنة البلدان الموقّعة على اتفاق نوميا، وما أعقب ذلك من إنشاء فرقة عمل، فإنها لا تزال تشعر بالقلق بسبب التقدم البطيء في استكمال القوائم الانتخابية الإقليمية والقوائم الانتخابية الخاصة، وكلاهما مسألتان رئيسيتان يتعين التصدي لهما لضمان عملية انتخابية موثوق بها، ونزيهة، وشفافة، وخاضعة للمساءلة. ويجب أيضاً تنفيذ الالتزامات التي وافقت عليها جميع الأطراف بصورة كاملة وفعالة. وينبغي أن يُسند إلى اللجنة الخاصة دور محسن لضمان عملية استفتاء تتطابق مع اتفاق نوميا ومع

مبادئ وممارسات تقرير المصير المتفق عليها، والمحددة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

١٢ - وتؤكد مجموعة بلدان رأس الحربة الميلانيزية من جديد مطالبتها بالتنفيذ الفعال للاستنتاجات والتوصيات التي قدمتها اللجنة الخاصة بعد زيارتها الناجحة الأولى إلى كاليدونيا الجديدة. كما تطالب الدولة القائمة بالإدارة بضمان ممارسة جميع سكان الإقليم الأصليين لحق تقرير المصير بطريقة حرة وكاملة على أساس الاقتراع العام للراشدين مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في اتفاق نوميا، وميثاق الأمم المتحدة، والقرارات ذات الصلة. وتحث فرنسا على تهيئة مناخ سياسي مناسب لإجراء استفتاء حر وديمقراطي، واحترام المقررات التي اتخذها ممثلو كاليدونيا الجديدة المنتخبون فيما يتعلق بالعملية الانتخابية، بما في ذلك الاتفاق المتبادل على إشراك الأمم المتحدة في وضع وتنقيح القوائم الانتخابية الخاصة. وأضاف أن فرصة التصدي للمسائل المتعلقة بالقائمة الانتخابية تتضاءل بسرعة، وأن عدم القيام بذلك يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الإقليم. وينبغي لفرنسا أن توازن بين الآراء المطروحة بطريقة متأنية وشفافة لحل النزاع المتعلق بالقوائم الانتخابية الإقليمية قبل وضع القوائم الانتخابية الخاصة بالاستفتاء على تقرير المصير. وعلاوة على ذلك، وبالإشارة إلى استنتاجات الحلقة الدراسية الإقليمية الكاريبية عام ٢٠١٥ عن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، خاصة فيما يتعلق بالمساعدة الانتخابية المقدمة من إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة، تطلب المجموعة من الدولة القائمة بالإدارة، وبالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة، وضع الترتيبات المناسبة لتواجد الأمم المتحدة في الأعمال التحضيرية للاستفتاء، والإشراف على الاستفتاء.

١٣ - وقال إن البعثات الزائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تعد وسيلة مفيدة لتقييم الحالة في الإقليم، غير أنه لا يمكن إجراؤه إلا بتعاون وتأييد الدول القائمة بالإدارة. وأضاف أن مجموعة بلدان رأس الحربة الميلانيزية تقف دائماً على استعداد للعمل مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

١٤ - الرئيس: قال إنه اتساقاً مع الممارسة المعتادة للجنة، سيدعى ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى التكلم أمام اللجنة، وسيدعى مقدمو الالتماسات إلى الجلوس إلى طاولة مقدمي الالتماسات، على أن ينسحب الجميع بعد الإدلاء ببياناتهم.

مسألة جبل طارق (A/C.4/70/4)

١٥ - السيد بيكاردو (الوزير الأول في جبل طارق): قال إنه برغم ظهوره السنوي أمام هذه اللجنة وأمام اللجنة الخاصة للممثلين المسؤولين عن جبل طارق منذ عام ١٩٩٣، لم يحرز سوى قدر ضئيل من التقدم أو لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بإنهاء استعمار جبل طارق. فقد ظل جبل طارق آخر مستعمرة في أوروبا بسبب إصرار حكومة اسبانيا على أنه ينبغي عدم تطبيق مبدأ حق تقرير المصير غير القابل للتصرف على شعب جبل طارق. فهذا الموقف يتناقض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات إنهاء الاستعمار ذات الصلة. وأضاف أن البيانات المتكررة للوزير الأول أمام اللجنة الخاصة، والدعوات الكثيرة لاستضافة بعثة زائرة لم تلق أي استجابة. وبدلاً من ذلك، يواجه شعب جبل

طارق كل عام قراراً اتُخذ بإجماع مبتذل يعرقل سعي بلدهم لرفعه من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

١٦ - وأضاف أن الإدارات السياسية المتعاقبة قد وضعت بالفعل اللبنات الأولى لبناء الدولة: فعن طريق الإعلانات الحكومية في كافة المجالات، ما عدا الدفاع والعلاقات الخارجية، فضلاً عن مؤسسات ديمقراطية قوية وديمقراطية نابضة، يعد جبل طارق أفضل استعداداً للحكم الذاتي من كثير من المستعمرات السابقة الأخرى. ففي عام ٢٠١٥ وحده، أُنشئت جامعة جبل طارق ومصرف وطني جديد. ويحتل جبل طارق المركز الثالث في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد، كما أن خدماته المالية على درجة عالية من التنظيم. ومضى يقول إن اتفاقات تبادل المعلومات مع ٧٩ بلداً، والإنشاء الوشيك لسجل مركزي لملكية الشركات التي تحقق المنفعة - وهو أول سجل في الاتحاد الأوروبي - توضح أن جبل طارق ملتزم التزاماً كاملاً بالشفافية في المعاملات المالية الدولية، على الرغم من بيان ممثل اسبانيا الذي يشير إلى عكس ذلك.

١٧ - وقال إن الانتقادات ذات الدوافع السياسية للنشاط الاقتصادي في جبل طارق تأتي دائماً من مصدر واحد: وهي الحكومة الاسبانية التي تسعى لعرقلة إنهاء استعمار جبل طارق، وتشويه سُمعة اقتصاده، ومنع سكان جبل طارق من اختيار مستقبلهم السياسي بحرية ونزاهة من أجل فرض سيادتها على جبل طارق بدون موافقة شعبه. وأضاف أن جهود الحكومة الاسبانية العقيمة لمنع تطبيق حق تقرير المصير على جبل طارق، بينما تسعى للسيطرة عليه، تدل على النزعة الاستعمارية الجديدة لاسبانيا - والتي يجب على اللجنة منعها - وعلى التحريفية الإقليمية التي تُعتبر محاولة لإعادة كتابة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

١٨ - وأضاف أنه كان هناك عدد من عمليات التوغل من جانب السفن الاسبانية في المياه الإقليمية لإقليم جبل طارق البريطاني في عام ٢٠١٥، منها ١١٩ عملية في شهر أيلول/سبتمبر وحده، والتي تسببت في مواجهات خطيرة في البحر تنطوي على تهديد للحياة. وفي حادثين منفصلين، تتاح لهما لقطات فيديو على شبكة الإنترنت، عَرَّضَت السلطات الاسبانية حياة أُسرة ومجموعة من الصيادين للخطر كانوا يستمتعون في هدوء بمياه جبل طارق. وتعد عمليات التوغل هذه خرقاً واضحاً للاتفاقية المشار إليها أعلاه، ولكنها الطريقة الوحيدة لدى الحكومة الاسبانية لمواصلة ادعاءاتها الخاصة بمياه جبل طارق، بعد أن نُصحت بأن أي إجراء قانوني يُعرض أمام المحكمة الجنائية الدولية لن يُكتب له النجاح. وفي حين أن هذا الاستهتار السياسي يعرّض حياة الأبرياء للخطر، يواصل مهربو المخدرات نشاطهم دون عقاب في المياه الاسبانية، فينقلون أطنان المواد غير المشروعة إلى أوروبا من شمال أفريقيا. ومضى يقول إن الإدارة الاسبانية الحالية تواجه انتقادات على نطاق واسع لفشلها في مواجهة عمليات التهريب في المنطقة، وسوف تفعل خيراً عندما تتعاون مع نظرائها في جبل طارق، وهم على خلاف من ذلك يتسمون بدرجة عالية من الفعالية. ومع هذا، فقد انسحبت اسبانيا من منتدى الحوار الثلاثي مع أن وزير خارجية اسبانيا السابق قد اعترف بأنه العملية الوحيدة التي تيسّر التعاون فيما بين جميع الأطراف.

١٩ - وعلى غرار المملكة المتحدة، لا يزال جبل طارق ملتزماً بهذا المنتدى، وهو مقتنع بأنه عن طريق الحوار والتعاون، سوف يصبح من الممكن تحقيق ومضة ازدهار من شأنها أن تعود بالنفع المتبادل للاقتصادات على جانبيّ الحدود. وينبغي للجنة أن تشجع ذلك، لأن سكان جبل طارق لن يستجيبوا قط للضغوط الاسبانية، ولن يفتر إصرارهم أبداً على عدم التخلي عن سيادتهم. وأي شخص

يسعى لتحقيق نزعة استعمارية جديدة عن طريق التهديد، أو يعتقد أنه يمكن إرغام سكان جبل طارق على التنازل عن حقوقهم، سوف يكون مخطئاً. إن سكان جبل طارق موجودين على صخرتهم ليبقوا، وسوف يكررون هذه الرسالة إلى أن تتحقق أهدافهم.

٢٠ - السيد بوتيغيغ (مجموعة تقرير المصير لجبل طارق): قال إن مفهوم تقرير المصير لشعب ما، مهما صغر حجمه، يمثل جوهر الديمقراطية. فقد جاء في فتوى لمحكمة العدل الدولية طلبتها الأمم المتحدة في سياق آخر أن الشعب هو الذي يقرر مصير الإقليم وليس الإقليم الذي يقرر مصير الشعب. وقد عبَّر شعب جبل طارق بصورة قاطعة عن رغباته في استفتائين عندما صَوَّت ٩٩ في المائة من السكان ضد منح السيادة لاسبانيا. ثم تساءل قائلاً إذا كانت الأمم المتحدة، والمملكة المتحدة، واسبانيا توافق جميعها على ضرورة وضع رغبات شعب جبل طارق في الاعتبار، فلماذا ترفض اللجنة واسبانيا مراعاة هذه الرغبات التي أُعلن عنها بوضوح. وأضاف أنه نظراً لعلاقة جبل طارق الدستورية بالمملكة المتحدة، فإن جبل طارق لم يعد مستعمرة من حيث الواقع، وقد بلغ مستوى غير استعماري من الحكم الذاتي. وإذا كان هذا لا يكفي لشطب اسمه من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فإنه ينبغي للجنة بيان أسلوب العمل المطلوب، وهو ما ظل سكان جبل طارق يطالبون به لقرابة عقد من الزمن.

٢١ - ومضى يقول إن تراخي اللجنة يشجع اسبانيا على التمادي في قيودها التعسفية والكيدية على الحدود. ومن شأن إيفاد بعثة زائرة، تمشياً مع ولاية اللجنة، أن يكشف عن دلائل صادمة فيما يتعلق بعمليات التوغل الاسبانية المتكررة في المياه الإقليمية لجبل طارق البريطاني، وتحليق المروحيات الاسبانية بطريقة مستهترة على ارتفاعات منخفضة، أو احتكاك سفن الحراسة المدنية الاسبانية بزوارق الترفيه المسجلة في جبل طارق. ولا تزال أساليب الخنق السياسية والاقتصادية والمادية التي مارستها النظم السابقة مستمرة حتى اليوم، لتفاقم من الانقسامات التي نتجت عن إغلاق اسبانيا للحدود من جانب واحد. وقد تسبب العمل العدواني السياسي غير المبرر في معاناة شديدة في ذلك الوقت، ولا يزال الجيل الحالي يعاني من الاضطهاد الاسباني. غير أن هذه الأساليب العدوانية لن تُفلح قط في مواجهة صلابة وصمود سكان جبل طارق؛ فسوف يصمدون في وجه البلطجة كما فعلوا منذ ٣١١ عاماً. وسوف تختفي اسبانيا من الوجود مع ترتيباتها الوطنية الحالية قبل أن يصبح جبل طارق اسبانياً.

٢٢ - لقد حان الوقت لكي تتوقف اللجنة عن غض الطرف عن مسألة جبل طارق. وفي حين أن ثقته في اللجنة لم تتزعزع نظراً لما قامت به من عمل دؤوب في كثر من المسائل الهامة، إلا أنه يجب على اللجنة أن تعمل بصورة حاسمة ونهائية من أجل الحفاظ على الثقة التي وضعتها الشعوب في الأمم المتحدة وكل ما تمثله.

مسألة كاليدونيا الجديدة (A/C.4/70/6)

٢٣ - السيد كورنيلي (المتحدث باسم حكومة كاليدونيا الجديدة ووزير الميزانية والإسكان والطاقة والتنمية الرقمية، والوسائل السمعية البصرية والعلاقات مع الكونغرس): قال إن حكومته ملتزمة التزاماً حرفياً بأحكام اتفاق نوميا الذي ينص على إبلاغ الأمم المتحدة بصورة منتظمة عن تقدم بلده نحو التحرر. وأضاف أنه يود أن يتناول الشواغل التي أُبديت في قرار الجمعية العامة ١٠٢/٦٩ بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة. وقد اتخذت حكومته التي تعمل مع مؤسسات الإقليم عدداً من الخطوات من أجل التصدي لهذه الشواغل: فقد قررت تنشيط الاقتصاد عن طريق تحسين إدارة الموارد

الطبيعية لضمان السيادة الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة. وهي في سبيلها إلى الانتهاء من خطة انتقالية طموحة للطاقة سوف تكون جزءاً من مساهمتها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ. وقد بدأت أيضاً بإصلاح الإدارة المالية العامة عن طريق تنفيذ تدابير جديدة خاصة بالميزانية والمالية من أجل تحسين تخصيص الموارد.

٢٤ - وفي القطاع الاجتماعي، أدخلت حكومته عدداً من التغيرات الطموحة التي ستحمي الترابط الاجتماعي. وأضاف أنه يجب تحسين النموذج الاجتماعي الحالي، مثلاً عن طريق إعطاء الأولوية للإسكان. وبالإضافة إلى البدء بتشييد مستشفيين جديدين، نظمت حكومته مشاورات في مجال الصحة ينبغي أن تؤدي إلى إدارة أقوى وأوثق وأكثر اتساقاً للرعاية الصحية. وقد وضعت حكومته أيضاً استراتيجية للعمالة والتعيين من شأنها أن تلقى دعماً مالياً من صندوق التنمية الأوروبي.

٢٥ - وبروح حقيقية للوحدة، وسعياً لتحقيق الصالح العام، واصل جميع الموقّعين على اتفاق نوميا الحوار مع بعضهم البعض ومع سلطات الإقليم وأعضاء اللجنة، بعد اجتماعهم ثلاث مرات على الأقل في غضون الثمانية عشر شهراً الأخيرة.

٢٦ - وفيما يتعلق بحالة شعب الكاناك، تعد المساواة أحد المبادئ التي لن تتهاون فيها حكومته. وقد تضمَّن اتفاق نوميا هذا المبدأ، وتسعى الحكومة لإعطاء كل رجل وامرأة في كاليدونيا الجديدة فرصة متساوية لتحقيق النجاح. ووصولاً إلى هذه الغاية، سوف يقدَم برنامج تعليمي إلى كونغرس كاليدونيا الجديدة للموافقة عليه في أواخر عام ٢٠١٥، وهو ينص على الأهداف والتدابير التعليمية الرئيسية المراد اتباعها بغية الحد من معدلات التسرب، وتعزيز الفرص التعليمية المتساوية الحقيقية. وسوف تعمل مدارس كاليدونيا الجديدة، بدءاً من الحضانة حتى المدرسة الثانوية، ليس فقط على تعميق الوعي عن لغات وثقافة شعب الكاناك، وإنما عن التنوع الثقافي الذي جعل من مجتمع كاليدونيا الجديدة مجتمعاً غنياً على هذا النحو. كما أن موظفي هيئة التدريس الذين نُقلوا مؤخراً من فرنسا بموجب اتفاق نوميا سوف يحصلون على وضع قانوني جديد.

٢٧ - وسعياً لتحقيق المزيد من التكامل السياسي الإقليمي، تود كاليدونيا الجديدة، بدعم من معظم الأحزاب السياسية، أن تصبح عضواً كاملاً في منتدى جزر المحيط الهادئ، وهي المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة في المنطقة. وأضاف أن الإعلان عن تنقيح محتمل لمعايير الانضمام إلى المنتدى في مؤتمر القمة الأخير في بابوا غينيا الجديدة قد زاد من آمال حكومته. ولأن التعاون الدولي يعد أحد الجوانب الهامة لسياسة حكومته، فإن كاليدونيا الجديدة تعتبر عضواً منتسباً في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وسوف تصبح عضواً في اللجنة الإقليمية لغرب المحيط الهادئ التابعة لمنظمة الصحة العالمية. وقال إن عضوية كاليدونيا الجديدة في وكالات الأمم المتحدة قد فتحت لها الأبواب أمام العديد من المؤتمرات الدولية، ووسعت معرفتها بالعلاقات الدولية. وتأمل كاليدونيا الجديدة في أن تلتزم الدولة القائمة بالإدارة بصورة كاملة أثناء مؤتمر القمة الرابع القادم بين فرنسا وأوقيانوسيا، بالتكامل الإقليمي لأقاليمها في المحيط الهادئ.

٢٨ - ورداً على التعليقات التي وردت بشأن إقليمه في تقرير اللجنة الخاصة عن إنهاء الاستعمار (A/70/23)، قال إن حكومته دخلت في حوار بنَّاء مع جميع أولئك الذين سوف يشاركون في المستقبل المؤسسي لكاليدونيا الجديدة، وهو ما يعزز تدريب كبار الموظفين في القطاعين العام والخاص، وتحسين نظامها التعليمي.

٢٩ - وأضاف أن لجنة الموقّعين على اتفاق نوميا، والتي عقدت اجتماعاً خاصاً يوم ٥ حزيران/يونيه في باريس، قد توصلت إلى اتفاق بشأن تعيين خبير دولي ليتولى وضع القوائم الانتخابية للانتخابات الإقليمية، وبشأن إدراج خبير في لجان الاستعراض للقوائم الانتخابية الخاصة باستفتاء عام ٢٠١٨. وسوف يقدم تقرير عما تم إنجازه إلى الاجتماع القادم للجنة الموقّعين. وقد سادت روح التوافق هذه المسألة الرئيسية بلا منازع. وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج إعلامي وتدريبي عن معنى تقرير المصير، تناولت المناهج المدرسية باستفاضة التاريخ المؤسسي لكاليدونيا الجديدة، وتخصص وسائل إعلام كاليدونيا الجديدة من جميع الاتجاهات مزيداً من الوقت لموضوع تقرير المصير.

٣٠ - وفيما يتعلق بحق الشعب في الموارد الطبيعية للإقليم، قال إن نقل صناعات التعدين والصناعات المعدنية يمثل واحداً من أهم عمليات نقل السلطة في التطوير المؤسسي لكاليدونيا الجديدة. ويجب على حكومته الآن وضع رؤية لضمان أفضل استخدام لمواردها، نظراً لأنها تصدِّر كمية كبيرة من المواد الخام. وسوف تركز استراتيجيتها على هدفين: إيجاد إطار أفضل لتصدير المعادن، وإعادة توزيع حصة الولايات في شركات التعدين والصناعات المعدنية عن طريق الشراكة. وتود أيضاً أن تبدأ مناقشات في أسرع وقت ممكن بشأن هياكل مساهمات شركات الصناعات المعدنية، وسوف تقترح فرض ضريبة تعدين توضع حصيلتها في صندوق لصالح الأجيال القادمة. وسوف يناقش كونغرس كاليدونيا الجديدة في الأسبوع القادم الاستراتيجية الخاصة بهذا القطاع الاقتصادي الرئيسي. وسوف تواصل حكومته جهودها بروح من التوافق والوحدة، وسوف تبذل قصارى جهدها للمساعدة على نجاح عملية إنهاء الاستعمار.

٣١ - السيد فورست (جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني): قال إنه بينما لم يتبق سوى وقت محدود لتنفيذ جميع توصيات البعثة الزائرة التابعة للجنة الخاصة قبل استفتاء عام ٢٠١٨، إلا أنه تجري الآن مشاورات بشأن التوافق الهش الذي تم التوصل إليه في باريس في حزيران/يونيه ٢٠١٥ أثناء اجتماع خاص للجنة الموقّعين على اتفاق نوميا بشأن القوائم الانتخابية. غير أن جميع المعنيين متفقون على أن تزوير الانتخابات يمثل الآن إمكانية حقيقية. وقد كررت الجبهة طلبها بالحصول على دعم من مكتب الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية، كما أوصت بذلك حلقة دراسية إقليمية كاريبية، لضمان وضع قوائم انتخابية نزيهة وشفافة، وهو ما لا يمكن أن تضمنه الآن الدولة القائمة بالإدارة.

٣٢ - وثمة مشكلة أخرى وهي أن السيطرة على صناعة النيكل الاستراتيجية لم تنتقل بالكامل إلى كاليدونيا الجديدة وفقاً لما نص عليه اتفاق نوميا، وهو ما يعرقل أي احتمال للنمو الاقتصادي في الإقليم؛ وفي الوقت نفسه، لا يزال نهب الموارد الطبيعية مستمراً. وفي هذا الصدد، تطالب الجبهة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بممارسة الرأي الرشيد والسماح لشعب الإقليم بأن يجني ثمار موارده، كما تطالب بذلك القرارات السنوية بشأن الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تمس مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وعلاوة على ذلك، بعد أن لم يتبق سوى ثلاث سنوات على الاستفتاء، لم تنفذ حتى الآن عدة أحكام رئيسية أخرى لاتفاق نوميا تتعلق بنقل السلطة. وآخر مثال على ممارسات الأطراف الموالية لفرنسا هو إنه نظراً لعدم وجود حوار أو توافق مع شركائهم الموالين للاستقلال، فقد عرقلوا بصورة كاملة عمل إحدى المؤسسات الوطنية - وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التابع للإقليم.

٣٣ - ومضى يقول إن الهجرة المنظمة الحاشدة مستمرة أيضاً، وبذلك فإنها تقوض مفهوم المواطنة في كاليدونيا الجديدة مع تهميش شعب الكاناك في أراضيهم. ويتضح من أحدث الإحصاءات حدوث انخفاض صارخ في نسبة شعب الكاناك من ٤٥ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى ٣٩ في المائة في عام ٢٠١٤، على الرغم من زيادة سكانه التي بلغت أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ نسمة خلال هذه الفترة.

٣٤ - ونظراً للمشاكل الموضحة، وعملاً بقرارات الجمعية العامة، فإن وفده يحث الأمم المتحدة على إيفاد بعثة زائرة سنوياً إلى كاليدونيا الجديدة لحين إجراء استفتاء عام ٢٠١٨، حتى يتمكن جميع المعنيين من تحمُّل مسؤولياتهم على النحو الصحيح. ويجب على الأمم المتحدة مساعدة الدولة القائمة بالإدارة للقضاء على الاستعمار في أراضي الميلانيزية، وضمان إقامة مجتمع أكثر عدالة وأكثر ترابطاً.

٣٥ - وقال إن السيادة الكاملة لا تزال هدف جبهة الكاناك الاشتراكية. وبعد أن تولت هذه الجبهة رئاسة مجموعة بلدان رأس الحربة الميلانيزية في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥، فقد اكتسبت خبرة تدريبية غنية في العمل مع بلدانها الشريكة.

٣٦ - السيد واميتان (جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني)، تكلم بوصفه رئيساً للمجموعة التي تتكون منها جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني/وائتلاف الاتحاد الكاليدوني/ومجموعة القوميين في كونغرس كاليدونيا الجديدة، فقال إن فرنسا، التي انفردت منذ سبعين عاماً بشطب كاليدونيا الجديدة من قائمة الأمم المتحدة للبلدان المرشحة لإنهاء الاستعمار، تواصل حتى الآن اتباع استراتيجيات حظر الاستقلال باسم مصالحها العليا ووضعها العالمي. ومع أن الإقليم أجرى حواراً مستمراً مع الدولة القائمة بالإدارة منذ إبرام اتفاقيّ ماتينيون ونوميا، إلا أن أحد أعضاء الجبهة ظل يقف عاماً بعد عام أمام اللجنة لينتقد بسياسات الحكومات الفرنسية المتعاقبة المناهضة للتحرير.

٣٧ - ومن مظاهر هذه السياسة تدفق المهاجرين الفرنسيين بصورة منتظمة، والذين حوَّلوا شعب الكاناك إلى أقليَّة في بلده. وثمة مظهر آخر، وهو عدم تصحيح هذا الاختلال الذي أدى إلى تهميش شريحة كبيرة من شعب الكاناك، وخاصة الشباب. وبالمثل، فإن نقل السلطات كان هدفه إقامة نظام في كاليدونيا الجديدة على غرار ذلك النظام في المستعمرات الفرنسية السابقة في أفريقيا. وعلى المستويين الدولي والإقليمي، استخدمت الدولة القائمة بالإدارة أحياناً كاليدونيا الجديدة كحصان طروادة لتعزيز نفوذها في منطقة المحيط الهادئ، مثلما فعلت عندما حاولت الحصول على العضوية الكاملة لكاليدونيا الجديدة في محفل جزر المحيط الهادئ. وهناك أيضاً المسألة الشائكة المتعلقة بالقوائم الانتخابية الخاصة، أو استغلال موارد النيكل، أو ترحيل شعب الكاناك منذ عام ٢٠١٥ إلى سجون بعيدة تخضع لإجراءات أمنية مشددة في فرنسا بعد ان تصدر عليهم أحكام مشددة بلا داعٍ وذات دوافع سياسية. والذريعة الدائمة هي أن أي مطالبة بالاستقلال تشكل تهديداً.

٣٨ - وتتجلى هذه السياسة الفرنسية ذاتها في موقفها من الأعمال التحضيرية الانتخابية مسار التزاع لحصول هذا البلد على السيادة الكاملة في ٢٠١٨. فمع أن كافة الجماعات السياسية في كونغرس كاليدونيا الجديدة، بما في ذلك الأحزاب المناهضة للاستقلال قد وافقت علناً وبصورة رسمية على دور مراقبي الأمم المتحدة في العملية الانتخابية، إلا أن الحكومة الفرنسية لا تزال تماطل. فحتى الآن لم تصدر كلمة واحدة من فرنسا تفيد بأنها قد تتقدم بهذا الاقتراح إلى الأمم المتحدة.

٣٩ - وبناءً على ما تقدم، فإن وفده يجدد طلبه بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تشارك بصورة هادفة وفعالة في عملية إنهاء استعمار كاليدونيا الجديدة حتى يتمكن شعب الكاناك - وهو شعب أصلي خاضع للاستعمار - من المشاركة في عملية حقيقية لتقرير المصير بطريقة حرة وشفافة ووفقاً لمبادئ الأمم المتحدة.

٤٠ - السيد بيك (جُزر سليمان): طلب توضيحاً لشواغل السيد واميتان عن عملية تقرير المصير الجارية حالياً في كاليدونيا الجديدة.

٤١ - السيد واميتان (جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني): قال إن شعبه، شأنه في ذلك شأن جميع الشعوب المستعمرة التي تتطلع إلى الحرية، يرغب في ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال عن طريق إجراء استفتاء وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة. وحتى الآن، لم تبد الدولة القائمة بالإدارة أي رغبة قط في إشراك الأمم المتحدة في هذه العملية. وهو يعتبر الأمم المتحدة حامية لعملية حرة ونزيهة وشفافة بالنسبة لجميع سكان كاليدونيا الجديدة. وأضاف أن حق التصويت كان مصدراً للتوتر نظراً لأن الدولة القائمة بالإدارة واصلت إغراق شعب الكاناك في مستعمرة المستوطنين التي أنشأتها.

٤٢ - السيد بوانميو (اتحاد جماعات الحقوق المحلية الخاصة): قال إن منظمته تمثل الحقوق القانونية للعشائر والقبائل في الإقليم. فشعب الكاناك، شأنه في ذلك شأن جميع شعوب منطقة المحيط الهادئ والميلانيزيين على وجه الخصوص، تربطهم علاقة مقدسة بأرضهم. وقد نشأت مطالبتهم بالتحرير في محاولة لاسترداد الأراضي التي انتزعتها سلطة استعمارية بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من الإجراءات العديدة للتنازل عن الأراضي في السنوات الفاصلة، تفيد الإحصاءات بأن أكثر من مائة عشيرة تضم آلاف الأُسر لم تسترد أراضي الأجداد حتى الآن، وأن ٢٨ في المائة فقط من الأراضي تدار حالياً بموجب القانون العرفي. وعلاوة على ذلك، وبعد توقيع اتفاق نوميا، رأت الحكومة الفرنسية أنه من المناسب التخلي عن ديونها الاستعمارية ومسؤوليتها السياسية، على الرغم من أن هذا قد نصت عليه ديباجة الاتفاق بشكل واضح.

٤٣ - ونتيجة لذلك، فإنه من الضروري إجراء دراسة متعمقة لحالة إصلاح الممتلكات في الإقليم من أجل حساب كم عدد المطالبات التي نُفذت في الواقع، ولمتابعة إصلاح الممتلكات تبعاً لذلك، بحيث تقوم الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بتقديم الدعم التقني، طبقاً لما نص عليه إعلان إنهاء الاستعمار. والهدف من ذلك هو نقل السلطة من وكالة التنمية الريفية وإصلاح الأراضي إلى سكان كاليدونيا الجديدة أنفسهم، والأهم من ذلك، حمل فرنسا على النهوض بمسؤولياتها.

٤٤ - وأضاف أن جماعات القانون العرفي المحلي التي يتكون منها الاتحاد قد أُنشئت منذ ثلاثين عاماً كأداة قانونية خاصة لتشجيع تطوير الملكية العرفية. وكانت الفكرة تتمثل في أن المطالبة بالأراضي لا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها، ولكن يتعين أن تؤدي إلى التنمية الاقتصادية للأراضي العرفية. وكانت هذه الرؤية من البداية مختلفة تماماً عن مطالبة شعب الكاناك بالأراضي، والتي استندت أساسا إلى مسألة الهوية: تجديد الروابط مع الأراضي التي مزقها الاستعمار وعمليات السلب، ثم تمكين العشائر من إعادة اكتشاف هويتهم الثقافية واستعادة أراضي الأجداد.

٤٥ - وأصبح من الأمور الملحة الآن تمكين اتحاد جماعات القوانين العرفية المحلية من العمل بصورة أكثر كفاءة عن طريق تزويد الجماعات الفردية بأساس قانوني أقوى لأنشطتها من أجل استعادة وتطوير الأراضي العرفية. وتعد الأراضي العرفية بمثابة العلاقة الضعيفة لاستعادة الأراضي

وتطوير كاليدونيا الجديدة، كما تعد مصدر توتر بسبب التباينات الاجتماعية المفرطة. وقد أُنشئ هذا الاتحاد في عام ٢٠١٤ كمنتدى، حيث يتجمع مسؤولو الاتحاد لمناقشة المشاكل التي واجهتهم وتقديم توصيات لتحسين الحياة اليومية للسكان. وكان أول بند على جدول الأعمال تغيير الوضع القانوني للاتحاد عن طريق تكليف السلطة العرفية – وليس القانون العام كما كان الحال الآن – بصنع القرار وإدارة الأراضي العرفية. ولكنها أيضاً ما زالت تتعلق بتزويد السكان الذين يعيشون أصلا على الأراضي العرفية بالموارد المطلوبة لتنفيذ خططهم لأنه لا توجد قوانين محددة تنظم تطوير هذه الأراضي.

٤٦ – السيد موريني (مركز المصير المشترك)، تكلم بوصفه ناشط غير حزبي، فقال إنه شأنه شأن آلاف الشباب الآخرين في كاليدونيا الجديدة – من سكان جزر الكاناك ووالليس على حد سواء – ظل على قيد الحياة بفضل اتفاقيّ ماتينيون ونوميا. فمع أنه من الضروري دفن الأحقاد، إلا أن العفو العام قد كشف عن معاناة جيل بأكمله، بصرف النظر عن المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه. ويعد عدم الغفران المصدر الحقيقي للكراهية التي تنتقل من جيل إلى جيل، وتؤدي إلى خوف متبادل، وعزلة متزايدة، وسكان مسلحين بصورة غير متناسبة. وهذه الكراهية تغذي الهستريا حول الاستفتاء، ويمقتها البعض، ويتوقعها الآخرون بشغف.

٤٧ – وقال إن الاختيار الحقيقي أمام كاليدونيا الجديدة ليس فرنسا أو الاستقلال، وإنما الانفصال أو المصالحة بين شعب كاليدونيا الجديدة. وإذا كان الهدف الحقيقي هو السلام، فإنه ينبغي تشجيع عملية المصالحة عن طريق إشارة قوية ورمزية ومتبادلة. ودعا إلى تنظيم مناسبة وطنية يشارك فيها ممثلو المجتمع المدني والمجتمع العرفي وعامة السكان ضمن مبادرة عرفية لشعب الكاناك، وعلى شكل حفل للصفح والاعتراف المتبادل، والذي سوف يكون السبيل إلى سلام دائم في كاليدونيا الجديدة.

٤٨ وبناءً على رسالة الأمم المتحدة، فإنها تتحمل مسؤولية خاصة تجاه كاليدونيا الجديدة، وينبغي دعوة مراقبي انتخابات الأمم المتحدة إلى الاستفتاء كوسيلة لطمأنة السكان على المسار السلمي للإجراءات. ويتحمل مسؤولو كاليدونيا الجديدة المنتخبون مسؤولية تاريخية للوقوف صفاً واحداً في مواجهة الكراهية والعنف السياسي – وهو هدف يتجاوز جميع المصالح الطائفية.

مسألة غوام (A/C.4/70/5)

٤٩ – السيد أدا (سيناتور في سلطة غوام التشريعية)، تكلم بالنيابة عن حكومته، وكعضو في المجلس الاستشاري لمفوضية غوام الأولى الذي يتناول مسألة إنهاء الاستعمار وحماية ثقافة شعب تشامورو في غوام، فقال إن قادة مجتمع الجزيرة ظلوا يناضلون لسنوات من أجل إعطاء الشعب صوتاً وهم يتجهون نحو تقرير المصير. ولأول مرة خلال ٢٠ عاماً، قدمت إدارة كالفو تينوريو الحالية التمويل لحملة تثقيفية من أجل تعريف السكان بتبعات الاستفتاء القادم. ومن شأن التمويل المحلي الإضافي أن يوفر مواد تثقيفية عن خيارات الأوضاع الثلاثة التي سوف تحدد علاقة غوام بالولايات المتحدة والعالم: بناء الدولة، أو الاستقلال، أو الانتساب الحر.

٥٠ – وأضاف أن الحاكم، والهيئة التشريعية، وكثيرين في المجتمع المحلي يعتقدون اعتقاداً راسخاً بأن أياً من هذه الخيارات أفضل من الوضع الراهن. فبينما يُعَلِّم مواطنوه أطفالهم أن الديمقراطية منحة ينعم بها جميع مواطني الولايات المتحدة، إلا أن المواطنين المقيمين في غوام وممثليهم في كونغرس الولايات المتحدة يُحرمون من فرصة التصويت على رئيس الولايات المتحدة. غير أن قرارات المشرّعين والقضاة في واشنطن لها تأثير كبير على شعبه واقتصاده.

وسياسات الولايات المتحدة التي تهدف إلى حماية تجارتها وتعزيز اقتصادها، تتسبب، وإن كان بلا قصد، في إضعاف اقتصاد غوام وتؤثر على نوعية الحياة في غوام. إن كلاً من اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار وقادة غوام مسؤولون عن ضمان تعريف شعب غوام – بصرف النظر عن قدرته على التصويت في الاستفتاء – بأثر البقاء كإقليم غير مدمج، وتخفيف علاقته مع الولايات المتحدة، أو أن يصبح إحدى ولايات الولايات المتحدة. وكجزء من حملة غوام التثقيفية، التي طلبت لها اللجنة الخاصة تمويلاً إضافياً من الولايات المتحدة، تعمل هذه اللجنة مع النظم المدرسية العامة والخاصة لإجراء مناقشات عن الاستفتاء، لأنه من الأمور الحيوية بالنسبة لشباب بلده أن يكون لهم صوت في المناقشة بشأن مسألة تمس مستقبلهم، وفقاً لما تنادي به الأمم المتحدة.

٥١ – وأضاف أن التعزيز المتوقع للقوات المسلحة الأمريكية في غوام سوف يساعد دون شك على دعم اقتصاد الجزيرة النامي. وبينما يؤيد الكثيرون في غوام هذه التعزيزات، إلا أن هناك مَن يعتقد أن جهد إنهاء الاستعمار سوف يتضاءل بسبب زيادة الوجود العسكري الأمريكي. وإدراكاً لهذه الشواغل، وتوقعاً لانتهاء الازدهار الاقتصادي المحتمل في نهاية المطاف، فإن الحكومة الحالية تصر على تنمية الاقتصاد بوسائل أخرى حتى لو حصلت على الفائدة الكاملة من التعزيزات.

٥٢ – ومضى يقول إن حكومته تعمل من أجل طرح مسألة وضع غوام السياسي للتصويت في غضون العامين القادمين. وهي تلتمس دعم الأمم المتحدة أثناء محاولتها إنهاء قرون من الاستعمار عن طريق تصويت سكانها الأصليين، الذين تم تعريفهم بأنهم جميع أولئك الذين وُلدوا في غوام قبل ١ آب/أغسطس ١٩٥٠ وذريتهم. وقال إن شعب تشامورو لا يمكن أن يظل في أزمة سياسية، وهم مصممون على شطب أنفسهم من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإنهم بحاجة إلى المساعدة لضمان احترام الجميع لنتيجة تصويتهم مهما كانت، على النحو الذي يكفله إعلان إنهاء الاستعمار. ولهذا يجب على المجتمع الدولي دعم قرار غوام بممارسة حقها في تقرير المصير، وقرار سكان غوام بأن يحددوا بأنفسهم مَن هم كشعب وجزيرة ضمن شراكة عالمية مع الأمم.

٥٣ – السيدة وون بات (رئيسة المجلس التشريعي لغوام): قالت إن أخطر تهديد لأي عملية مشروعة لإنهاء الاستعمار يتمثل في تسليح غوام من جانب الولايات المتحدة، والذي يتجاهل إعلانات الجمعية العامة، ليس فقط بتخفيض المنشآت العسكرية في أقاليمها غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وإنما إغلاقها في نهاية المطاف، مع الامتناع عن إقامة منشآت جديدة. وبرغم سنوات من احتجاجات الآلاف من سكان غوام، أعلنت الولايات المتحدة عن خطة مفصلة للتعزيزات العسكرية في الجزيرة، بما في ذلك بناء قاعدة عسكرية ضخمة وواسعة، وإرسال نحو ٠٠٠ ٥ من مشاة الأسطول الأمريكي إلى غوام، والاستيلاء على جزر إضافية مقدسة وغنية ثقافياً، وإجراء مناورات حربية وتجارب على الأسلحة وتدريبات عسكرية. وتقوم العسكرية الأمريكية أيضاً بنقل تدريباتها وعملياتها العسكرية إلى جزر ماريانا في منطقة تغطي ٠٠٠ ٩٨٤ ميل مربع بحري. ومن شأن مثل هذه الأنشطة العسكرية أن تحرم شعب غوام من حقه في موارده الطبيعية عن طريق تقييد الوصول إلى البر والبحر. ويجب على اللجنة اعتماد مشروع قرار بشأن غوام يؤكد من جديد القاعدة الراسخة وهي أن الأنشطة العسكرية المتزايدة في غوام تشكل عائقاً غير قانوني لتقرير المصير، ومخالفة للقانون الدولي.

٥٤ – وقد تقاعست الولايات المتحدة تماماً عن تقديم الموارد اللازمة لحملة تثقيفية من أجل التحضير لاستفتاء

تقرير المصير. ويجب على الجميعة العامة أن تمارس الضغط على الولايات المتحدة لكي تمول وتشجع هذه الحملة الشاملة. وفيما يتعلق بالدعاوى القضائية الجارية التي تطالب بتوسيع جمهور الناخبين ليشمل سكان غوام غير الأصليين، حثت اللجنة في مشروع قرارها بشأن غوام على أن تطلب من وزارة العدل الأمريكية إصدار تشريع عن ”أصدقاء المحكمة“ يعلن أن تقرير المصير لا يشير في الواقع إلا إلى أولئك الأشخاص الذين أصبحوا من مواطني الولايات المتحدة بحكم قانون غوام العضوي عام ١٩٥٠ وإلى ذريتهم.

٥٥ - وأضافت أن السمة الخاصة بتقرير المصير يجب أن تكون حماية حق غوام في مواردها الطبيعية. ففي العام الماضي، وقّعت الولايات المتحدة معاهدة جدلية خاصة برسم الحدود البحرية مع ولايات ميكرونيزيا الموحدة، لتعيين الحدود البحرية بين هذا البلد وغوام. غير أنه لم يتم التشاور مع غوام في أي مرحلة أثناء سنوات المناقشات والمفاوضات، وتنفيذ المعاهدة في نهاية المطاف.

مسألة جُزر فوكلاند (مالفيناس) (A/C.4/70/2)

٥٦ - السيد هاملتون، تكلم بصفته الشخصية كمؤرخ، فقال إن هناك أمرين استرعيا اهتمامه عند قراءة النشرة الصحفية المتعلقة باجتماع اليوم السابق الذي نوقشت فيه مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس): التوافق على أن النزاع الذي طال أمده يجب تسويته عن طريق استئناف المفاوضات الثنائية، ورد المملكة المتحدة بما يفيد بأنه لا يساورها أي شك في سيادتها، وأنه لن يكون هناك حوار في هذا الشأن ما لم يطلب سكان الجزيرة ذلك. وأضاف أنه يود أن يرى حلاً للنزاع الذي أوجد انقساماً بين بلده، المملكة المتحدة، والأرجنتين وأمريكا اللاتينية، ويود أن يقترح حلاً لكسر هذا الجمود. ومن المؤسف أن قراريّ الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) و ١٦٥٤ (د-٢٦) ربما فقدا بمرور الزمن حدة تركيزهما وإمكانية تطبيقهما. ومضى يقول إنه يود أن يرى عودة هذه اللجنة واللجنة الخاصة للقيام بدور أكثر إيجابية وأكثر حسماً بشأن مسألة جزر فوكلاند/مالفيناس. وقد تم إغفال السبيل إلى اقتراحه في تقرير للجنة الخاصة (A/5800/Rev.1، الفصل الثالث والعشرون، المرفق، الفقرة ٣٧)، حيث جاء أن هناك توصية ترتبط بصورة أخرى بجوهر المسألة، وهي أنه سيكون من الضروري السماح بالتطبيق الكامل لإعلان إنهاء الاستعمار.

٥٧ - وقال إن جوهر المسألة لا يتمثل في استقلال سكان الإقليم، كما كان الحال بالنسبة لأقاليم أخرى غير متمتعة بالحكم الذاتي. فقد أكدت المنظمة أن ساكني جزر فوكلاند/مالفيناس ليسوا شعباً له الحق في تقرير المصير، ولكنهم ”سكان“ (الفقرة ١ من القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠)). فالمسألة، إذاً، هي سيادة على الإقليم نفسه.

مسألة بولينزيا الفرنسية (A/C.4/70/3)

٥٨ - السيد توهيفا (عضو جمعية بولينزيا الفرنسية): قال إن حزبه السياسي لا يزال يعلق أهمية كبيرة على دور الأمم المتحدة في إنهاء استعمار الإقليم وفقاً للقانون الدولي. وأضاف أنه يحث مرة أخرى الدولة القائمة بالإدارة، وهي فرنسا، على الامتثال لالتزاماتها بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، والتي من المؤسف أنها لا تزال تتجاهلها، وأشار إلى الحكم الوارد في الفقرة ٣ من القرار ١٥١٤ (د - ٢٥) بأن عدم كفاية الاستعداد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي ينبغي ألا يؤخذ قط كذريعة لتأجيل الاستقلال.

٥٩ - ومضى يقول إن إنهاء الاستعمار يعد في جوهره مسألة عدالة. غير أن تأخير العدالة يعني الحرمان من العدالة، والوضع السياسي الراهن، حيث تسيطر فرنسا على الوظائف

الرئيسية للحكم، يحرم بولينزيا الفرنسية من الحق الأساسي في عملية عادلة وحقيقية لتقرير المصير، ويشكل حكماً ذاتياً زائفاً. فقد أكدت عدة قرارات للجمعية العامة أن ملكية الموارد الطبيعية، والتحكم فيها، وسيادتها الدائمة هي مسؤولية شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وأن استغلالها وتبديدها من جانب مصالح اقتصادية أجنبية يعد انتهاكاً للقرارات ذات الصلة، وتهديداً لوحدة وازدهار هذه الأقاليم.

٦٠ - وتواصل فرنسا اغتصاب موارد الإقليم البحرية بصورة منفردة والمتمثلة في ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ كيلومتر مربع من المنطقة الاقتصادية الخالصة، والتي تضم طائفة واسعة من المعادن الاستراتيجية، وبذلك تحرم شعب بولينزيا الفرنسية من وسائل بناء مستقبل اقتصادي واجتماعي مستدام، والابتعاد عن التبعية الاقتصادية العميقة التي أوجدتها الفوائد الاقتصادية الزائفة الناتجة عن التجارب النووية الفرنسية. ويجري المزيد من الاستغلال الاقتصادي بطرق عدة. فضرائب الطيران ورسوم التحليق التي تدفعها طائرات شركات الطيران عند الهبوط في مطار تاهيتي - فا الدولي تذهب إلى الخزانة الفرنسية. وبالمثل، تسيطر الدولة القائمة بالإدارة على الرسوم والعائدات المتحققة من عبور السواتل الثابتة بالنسبة للأرض للمجال الجوي لبولينزيا الفرنسية، وكذلك كابلات الألياف الضوئية البحرية. ويبدو أن الموارد الطبيعية والعائدات المتحققة من الأقاليم تمثل جوهر الاستعمار المعاصر. غير أن حق شعب بولينزيا الفرنسية غير القابل للتصرف في الاستقلال الذاتي لن تعرقله الذرائع الاستعمارية المنظمة. ويقف حزبه على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة من أجل الوفاء بولاية إنهاء الاستعمار بالنسبة لشعبه، باعتبارها مسألة على سبيل الاستعجال.

٦١ - السيد بيك (جُزر سليمان): تساءل عما إذا كان مقدم الالتماس يعتقد بأن شعب بولينزيا الفرنسية سوف يستفيد من زيارة بعثة لتقصي الحقائق تابعة للأمم المتحدة، وما إذا كان النهج الإقليمي سوف يكون بديلاً مقبولاً.

٦٢ - السيد توهييفا (عضو جمعية بولينزيا الفرنسية): قال إن إيفاد بعثة إقليمية أو دون إقليمية بموافقة الدولة القائمة بالإدارة سوف يكون بديلاً مفيداً. فمثل هذه البعثة سوف تساهم في جمع المعلومات التي تطلبها اللجنة الخاصة وهذه اللجنة، خاصة على ضوء رفض الدولة القائمة بالإدارة الامتثال لتعهداتها. وأضاف أن الاستكمال الناجح لبعثة زائرة أخيرة من منتدى جزر المحيط الهادئ بموافقة فرنسا، تناولت مسائل إقليمية خارج ولاية اللجنة الخاصة، تعد سابقة جيدة لمبادرات إقليمية.

٦٣ - السيد كوربن (مشروع دراسات التبعية): بعد أن أشار إلى أن المشروع مكرس لتحليل نماذج الحوكمة غير المستقلة، قال إنه عند وضع الأساس الموضوعي لإعادة إدراج بولينزيا الفرنسية على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أُجري تقييم للحكم الذاتي من أجل التأكد من مستوى الحكم الذاتي وفقاً للمعايير الدولية المعترف بها. فمؤشرات الحكم الذاتي، المستمدة من المعايير الدنيا للحكم الذاتي كما وردت في صكوك دولية، استُخدمت لتشخيص طبيعة الوضع السياسي للإقليم. وقد صيغت هذه المؤشرات بالرجوع على نحو خاص إلى بلدان جزرية صغيرة غير مستقلة، واستُخدمت لتصنيف العلاقة بين الأقاليم والدول القائمة بالإدارة: عدم التمتع بالحكم الذاتي؛ والحكم الذاتي، كما هو الحال بالنسبة لبولينزيا الفرنسية؛ والإدماج الجزئي أو الكلي في دول أخرى. وكانت مثل هذه التقييمات مفيدة للأقاليم ذاتها في غياب تحليلات دورية لتنفيذ إعلان إنهاء الاستعمار، والتي كان يتعين إجراؤها بالنسبة لكل إقليم كتفويض من الجمعية العامة في خطط العمل الخاصة بالعقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار.

٦٤ - وبالإشارة على نحو خاص إلى بولينزيا الفرنسية، تم تحليل عدد من المؤشرات المتعلقة بالبُعد الدستوري والسياسي، والبُعدين الاقتصادي والاجتماعي، والبُعد العسكري والاستراتيجي. وخلص التقييم إلى أن الإقليم يعد مثالاً لترتيب الحوكمة التبعية، والذي تم تحديثه بمرور الوقت من حيث الشكل والتسمية، ولكن ليس من حيث الجوهر. ووجد التقييم أنه لا يزال هناك اختلال سياسي كبير ودرجة عالية من السلطة الفردية التي تمارسها الدولة القائمة بالإدارة في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية، ضمن مجالات أخرى. وقرر في النهاية أن بولينزيا الفرنسية لا تفي بالمعايير الدولية المعترف بها للحصول على الدرجة الكاملة للحكم الذاتي من خلال حوكمة الحكم الذاتي. وقد وفر هذا الأساس الموضوعي للجمعية العامة لكي تعتمد القرار ٢٦٥/٦٧ الذي يعترف ببولينزيا الفرنسية كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، وبذلك يؤكد انطباق القانون الدولي على إنهاء استعمار بولينزيا الفرنسية، كما جاء أيضاً في القرارين ٩٣/٦٨ و ١٠٣/٦٩، ومشروع القرار الذي توصي به اللجنة الخاصة، والذي تبحثه هذه اللجنة.

٦٥ - السيد بيك (جُزر سليمان): بعد أن أشار إلى أهمية مؤشرات الحوكمة الذاتية عند استعراض الوضع السياسي للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، تساءل عما إذا كانت ورقات العمل عن بولينزيا الفرنسية التي أصدرتها الأمانة العامة للأمم المتحدة تقدم تحليلاً مماثلاً.

٦٦ - السيد كوربن (مشروع دراسات التبعية): قال إن ورقات العمل هذه تميل إلى أن تكون وثائق إعلامية أو إحصائية لا تتضمن قدراً كافياً من التحليل السياسي من أجل الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء. وهذا هو السبب في أن خطة عمل العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار قد طلبت تحليلات محددة للعلاقات والتطورات السياسية في الأقاليم ذاتها. وبعد ٢٥ عاماً، فإنه يتعين النظر في هذه التحليلات، ولذلك فإنه تقع على الأقاليم إجراء التحليل والتأكد مما إذا كانت العلاقات السياسية متسقة مع القانون الدولي.

٦٧ - السيد براذرسون، تكلم بصفته الشخصية كنائب عمدة لبلدة فا، تاهيتي، فقال إن آثار التجارب النووية على شعب إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي لم تعد مسألة محلية يمكن للدولة القائمة بالإدارة أن تتجاهل تقديم تعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان بحجة الأمن القومي أو إخفاء معلومات حيوية. وأضاف أن التجارب النووية الفرنسية يجب أن تتصدى لها الأمم المتحدة دون التذرع بالسياق الاستراتيجي العسكري للدولة القائمة بالإدارة. وبدون ذلك، سوف يكون من المستحيل بحث وتحديد التعويض بدقة عن ١٩٣ تجربة نووية أُجريت في الفترة ما بين عاميّ ١٩٦٦ و ١٩٩٧، والتي أطلقت ما يعادل ٧٢٠ قنبلة من قنابل هيروشيما و ٢١٠ قنابل تحت الأرض، وتسببت في عدة أمراض قاتلة في هذا الإقليم.

٦٨ - وأضاف أن تقرير عام ٢٠١٤ الذي قدمه الأمين العام عن الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية وغيرها من الآثار الناجمة عن إجراء التجارب النووية في بولينزيا الفرنسية على مدار ٣٠ عاماً (A/69/69) لم يكن شاملاً، إذ تضمَّن فقط تجميعاً لردود من وكالتين تابعتين للأمم المتحدة من مجموعة ٢٢ طلباً لتقديم المعلومات، ولم تناقشه اللجنة الخاصة، إذ تم تعميمه بعد شهر من دورتها عام ٢٠١٤. غير أن تقريراً مستقلاً صدر في عام ٢٠١٤ عن التجارب النووية في بولينزيا الفرنسية أعده علماء مرموقون قدم تحليلاً شاملاً يجدر أن تبحثه الدول الأعضاء، وطالب تعميمه كوثيقة من وثائق الجمعية العامة. وكرر أيضاً طلبه بإدراج بولينزيا الفرنسية في برنامج لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري.

٦٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، اعتمدت جمعية بولينزيا الفرنسية قراراً يطالب فرنسا بالاعتراف بالطبيعة الاستعمارية لتجاربها النووية، وأن تشكل لجنة لتقييم الأضرار المالية التي سببها الاحتلال. وقد نُقلت المعلومات إلى اللجنة الخاصة؛ ولهذا فإنه مما يدعو إلى الدهشة أنه لم ترد أي إشارة لهذا القرار سواء في ورقة العمل أو في مشروع القرار المعروض على هذه اللجنة. وتساءل عما إذا كان هذا القرار اعتُبر على أنه غير جدير بأن تبحثه اللجنة الخاصة، أو عما إذا كان هناك ضغط لا مبرر له تمارسه الدولة القائمة بالإدارة من خلف الستار لإخضاع مثل هذه الإشارات للرقابة. وقال إن الإشعاع الذري لا يعرف حدوداً سياسية. غير أن حالة التبعية الخاصة ببولينزيا قد حرمت الناجين من اللجوء إلى العدالة أو الحصول على تعويض. ويتوقع شعب بولينزيا الفرنسية أن تُنفذ ولايات الجمعية العامة النابعة من إعادة إدراج الإقليم بصورة كاملة، وأن تظل ملتزمة بإنهاء استعمارها.

٧٠ - السيد بيك (جُزر سليمان): تساءل عما إذا كانت اللجنة الخاصة قد علمت باعتماد قرار جمعية بولينزيا الفرنسية.

٧١ - السيد براذرسون: قال إن الوثيقة قد أُرسلت في الواقع إلى اللجنة الخاصة في أوائل عام ٢٠١٥ وإنها متاحة بشكل علني نتيجة للتغطية الإعلامية الوطنية والإقليمية الواسعة. ويعتقد أيضاً أن الدولة القائمة بالإدارة قد عممت القرار، نظراً لأنها صممت على أن تفعل ذلك في ظروف مماثلة في أيار/مايو ٢٠١٣.

مسألة الصحراء الغربية (تابع) (A/C.4/70/7)

٧٢ - الرئيس: بعد أن أشار إلى أنه قد طلب مهلة للتشاور بشأن مسألة إدراج إثنين من مقدمي الالتماسات على قائمة مقدمي الالتماسات الخاصة باللجنة في إطار مسألة الصحراء الغربية - وهما السيدة بيرسون والسيد كاميرون - قال إنه يجب على اللجنة اتخاذ قرار بروح من التعاون والتعقل. فهناك ٨٨ طالب التماسات منتظرون لمخاطبة اللجنة بشأن هذه المسألة، وأي مزيد من التأخير في الموافقة على طلباتهما أو محاولة التشكيك في صلاحياتهما من شأنه أن يلقي بظلال كثيفة على عمل اللجنة والتزامها. واسترعى الاهتمام إلى أنه في الدورات الثلاث السابقة للجمعية العامة، تحدث السيد كاميرون أمام اللجنة استناداً إلى تقديم رسائل مماثلة. وأشار في هذا الصدد إلى المحاضر الموجزة للجنة، والواردة في الوثائق A/C.4/69/SR.3 و A/C.4/68/SR.5 و A/C.4/67/SR.5، والتي تعكس البيانات التي ألقاها مقدم الالتماس. وعلى ضوء هذه السابقة الهامة للجنة، ونظراً لتشابه طلبات مقدمي الالتماسات، فقد قرر الإبقاء عليها في الوثيقة A/C.4/70/7.

٧٣ - السيد بصديق (الجزائر): قال إنه بينما يقدر جهود الرئيس، إلا أن شيئاً لم يتغير منذ اليوم السابق. وأضاف أنه فقاً لولاية اللجنة، فإنه يتعين على أي مقدم التماس يطلب سماع بيانه أن يركز فقط على الحالة في الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي حين أنه من المفهوم أنه يتعين توجيه الإشارات إلى الدول القائمة بالإدارة، إلا أنه لا توجد سابقة تقضي بأن يعلّق أحد مقدمي الالتماسات على بلدان ثالثة، كما أنه يتعارض مع النظام الداخلي. وأعرب عن أسفه لعدم اليقظة التي أدت إلى الموافقة على مقدمي الالتماسات اللذين طرحا في طلبيهما مسائل ليست لها علاقة بهذه اللجنة، وطلب من الأمانة ضمان ألا يحدث ذلك مرة أخرى.

٧٤ - وأضاف أن وفده، إثباتاً لمرونته، وبصفة استثنائية، سوف يوافق على إدراجهما شريطة أن يغير مقدما الالتماسات صياغة رسائلهما لكي تشير بصورة حصرية إلى الصحراء الغربية. ومضى يقول إن شرط الجمعية العامة هو أنه ينبغي ألا تشير رسائل مقدمي الالتماسات إلى بلدان ليست معنية بالاحتلال، وهذا ينطبق على جميع مقدمي الالتماسات.

٧٥ - الرئيس: قال إنه سوف يضمن أن يركز مقدمو الالتماسات ملاحظاتهم فقط على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٧٦ - السيد ناندا (ناميبيا): قال إن حدوث خطأ في السابق لا يبرر تكراره، ولهذا ينبغي على اللجنة أن تمتنع عن تكرار أخطائها. فمسألة اللاجئين ليست مدرجة على جدول الأعمال. وبند جدول الأعمال واضح تماماً ولا يشير إلى المخيمات القريبة من تندوف في الجزائر. وسوف يعترض وفده بشدة على الاستماع إلى مقدمي الالتماسات في هذا الشأن.

٧٧ - السيد لاسيل (المغرب): تكلم ممارساً حق الرد، فقال إنه يفهم شواغل ممثل الجزائر. فنظراً لأن السيد كاميرون والسيدة بيرسون قد عملا في مخيمات تندوف وشاهدا عملية نهب المعونة الإنسانية كما أبلغها المكتب الأوروبي لمكافحة الغش، فإن زملاءه الجزائريين يعرفون ما سوف يقوله. فمقدما الالتماسات يتحدثان عن حالة نشأت في منطقة الصحراء. فهل يمكن لهذه اللجنة أن تتكلم عن إقليم دون إشارة إلى سكانه؟ وفيما يتعلق بالإجراء، فإن هذه اللجنة تناقش إقليم الصحراء الغربية، وهو إقليم مسجل غير متمتع بالحكم الذاتي. ويطلب وفده بقاء مقدمي الالتماسات اللذين كان إدراجهما على قائمة مقدمي الالتماسات سبباً في هذا النزاع.

٧٨ - السيد بصديق (الجزائر): تكلم في نقطة نظام، فقال إن الموضوع قيد المناقشة ليس مخيمات تندوف، ولكنها مسألة إجرائية. فالحالة في المخيمات ليست موضوع المناقشة الحالية. وتعد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان، واللجنة الثالثة المكان الأنسب لهذا الموضوع. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حالياً بالتحقيق في هذه الحالة، ولها وجود ميداني هناك. ويجب على اللجنة الرابعة أن تقتصر على مناقشة الخطأ الإجرائي الخاص بموافقتها على مقدمي الالتماسات المعنيين. وطالب ممثل المغرب باتباع القواعد والتركيز على الموضوع الرئيسي، وهو حدوث خطأ إجرائي في عمل اللجنة.

٧٩ - السيد كيس (السنغال): قال إنه يأسف بعد الجهود التي بذلها الرئيس لاستبقاء قائمة مقدمي الالتماسات، تعود اللجنة إلى مسألة شطب مقدمي الالتماسات. وينضم وفده إلى الوفد المغربي ويطالب اللجنة بأن تعطي مقدمي الالتماسات الفرصة لعرض قضيتهما. فمسألة اللاجئين تعد مسألة رئيسية، ويطالب وفده بعدم بحثها بطريقة مجزأة.

٨٠ - السيد بصديق (الجزائر): قال إنه يجب على مقدمي الالتماسات في المستقبل تصحيح مضمون رسائلهم المتعلقة ببلدان بخلاف الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي.

٨١ - السيد لاسيل (المغرب): قال إنه ينبغي أن يكون هناك في العام القادم نموذج واحد لطلبات الاستماع تجنباً للمشاكل. وأضاف أن وفده فحص أيضاً قائمة مقدمي الالتماسات، ووجد مخالفات تتعلق بعناوين الوظائف، ولكنه لم يُثر هذه المشاكل حفاظاً على السلام.

٨٢ - السيد موغيمبا (أوغندا): قال إن الإجراءات تكون لها الأولوية عند تناول مسائل الجمعية العامة. فاللجنة الرابعة تُحول تركيزها إلى مسائل تقع ضمن اختصاص لجنة خاصة بحقوق الإنسان. ويعترض وفده بشدة على تصرف مقدمي الالتماسات حتى يكون لدى اللجنة الوقت اللازم للاستماع إلى مقدمي الالتماسات الآخرين.

٨٣ - السيد كيس (السنغال): قال إن الوفد المغربي قد أظهر المرونة في مناقشة المسائل المتعلقة بالصحراء الغربية، ويوجد لدى اللجنة بالفعل قائمة بمقدمي الالتماسات. وينبغي للجنة اتخاذ موقف قانوني بشأن الممارسة الخاصة بقبول مقدمي التماسات، تجنباً لنزاعات من هذا القبيل في المستقبل.

٨٤ - السيد بصديق (الجزائر): أشار إلى أن اختصاص اللجنة يمكن أن يضع ممارسة ما كسابقة، بينما لا توجد حتى الآن قاعدة في هذا الشأن، ولكن لا يمكنها أن تفعل ذلك إزاء قاعدة موجودة. ولهذا فإن وفده يرفض أي إشارة إلى ممارسة ليست لها قيمة قانونية.

٨٥ - السيد موغيمبا (أوغندا): قال إن التحدي الرئيسي للاختصاص يتمثل في إتاحة الحرية مع فرض النظام، لأن ذلك ينطوي على تناقض في المعنى. فالاختصاص لا يضع سابقة في حالة قيد النظر.

٨٦ - السيد كيس (السنغال): قال بعد أن أوضح أنه لا يرغب في وضع سابقة قانونية، إن اللجنة قد وضعت بالفعل قائمة مقدمي الالتماسات، وينبغي أن تستمع إليهم لعدم إطالة المناقشة. واقترح إيلاء اهتمام خاص في المستقبل لتقرير الأمانة تجنباً لنشوء موقف مماثل. فمسألة الصحراء الغربية ينبغي ألا تعالج بطريقة مجزأة، ولا يمكن إغفال مسألة اللاجئين أثناء مناقشتها.

٨٧ - السيد بصديق (الجزائر): قال إنها ليست مسألة تفويض، ولكنها مسألة توافق مع ولاية محددة بوضوح: وهي مناقشة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أي الصحراء الغربية في هذه الحالة، وليست البلدان المجاورة.

٨٨ - الرئيس: قال إن هناك توافقاً متزايداً على الاستماع إلى مقدمي الالتماسات. وسوف يكفل أن يركز جميع مقدمي الالتماسات ملاحظاتهم على الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي وفقاً للإعلان. وقرر استبقاء مقدمي الالتماسات المعنيين في الوثيقة A/C.4/70/7، ويفترض أن اللجنة تود الموافقة على طلبات الاستماع لجميع مقدمي الالتماسات الثمانية والثمانين بشأن مسألة الصحراء الغربية في إطار البند ٦٠ من جدول الأعمال.

٨٩ - وقد تقرر ذلك.

٩٠ - السيد روزمارين، تكلم بصفته الشخصية كأخصائي في القانون الدولي، فقال إن اقتراح الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب عام ٢٠٠٧ يعد أفضل طريقة عملية لتحقيق السعادة للصحراويين على المدى الطويل. وأضاف أن الاقتراح يجمع بين درجة كبيرة من تقرير المصير، مع التركيز على المفاوضات. ويهدف إلى بناء مجتمع ديمقراطي حديث يقوم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى هذا النحو، فإنه يفتح باب الأمل لمستقبل أفضل بالنسبة لسكان المنطقة، ويعزز المصالحة، وسوف يضع نهاية للانفصال والنفي.

٩١ - ومضى يقول إن المغرب يضمن لجميع الصحراويين داخل الإقليم وخارجه أن يقوموا بدور رائد في هيئات ومؤسسات منطقة الصحراء دون تمييز. وسوف يدير الصحراويون شؤونهم بطريقة ديمقراطية، وسوف تتوفر لهم جميع الموارد المالية الضرورية. وقد شهد المجتمع الدولي استجابة المغرب أثناء الربيع العربي، عندما أجرى إصلاحات ديمقراطية دائمة، وشجع النمو الاقتصادي لمنفعة الجميع. وقد أعطى المغرب لجميع فئات شعبه مزيداً من الحريات الديمقراطية، ونتيجة لذلك تم انتخاب أحد أحزاب المعارضة وظل يمارس السلطة. وهكذا، يمكن الوثوق في المغرب لكي يحقق نفس الشيء لمنطقة الصحراء من خلال اقتراحه الخاص بالحكم الذاتي.

٩٢ - ومثلما فضلت اسكتلندا الحكم الذاتي على الاستقلال في الاستفتاء الأخير لأنها تدرك أنه من الخطورة الانفصال عن بلد مستقر وراسخ في العالم الحديث، ومثلما يمكن الوثوق في المملكة المتحدة بأن تنظم استفتاءً نزيهاً، فكذلك يمكن للمغرب الذي تعهد بالعمل بصورة مشتركة مع الصحراويين بنية طيبة لتنظيم استفتاء وفقاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الجمعية العامة.

٩٣ - السيد بصديق (الجزائر): قال إن بند جدول الأعمال يتعلق بالصحراء الغربية وليس بالصحراء المغربية، وهو مصطلح ينبغي ألا يُستخدم.

٩٤ - الرئيس: نبَّه المتكلم بأن يقصر بيانه على المسائل المطروحة.

٩٥ - السيد روزمارين: قال، رداً على ممثل الجزائر، إن العنوان الفعلي لبيانه هو حل النزاع الصحراوي المغربي.

البيانات التي أُدلي بها في إطار ممارسة حق الرد

٩٦ - السيد شيري (المملكة المتحدة): قال، رداً على ممثل اسبانيا، إن حكومته تشير إلى سيادتها على جبل طارق والمياه الإقليمية المحيطة به، وهي وتؤكد من جديد أن جبل طارق يتمتع بالحقوق التي مُنحت له بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وأشار أيضاً إلى أن شعب جبل طارق يتمتع بالحق في تقرير المصير، وأن دستور جبل طارق عام ٢٠٠٦، والذي أُقر في استفتاء ينص على إقامة علاقة حديثة وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة.

٩٧ - وأضاف أن حكومته تؤكد من جديد أنها لن تدخل في ترتيبات من شأنها أن تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد رغباته التي أعرب عنها بطريقة حرة وديمقراطية، وتؤكد أنها لن تدخل في عملية مفاوضات على السيادة لا يرضى عنها جبل طارق. وتؤكد من جديد التزامها بحماية جبل طارق وشعبها واقتصادها.

٩٨ - وأضاف أن المملكة المتحدة وجبل طارق لا يزالان ملتزمين التزاماً راسخاً بمنتدى الحوار الثلاثي باعتباره أكثر الوسائل الموثوق بها والبنَّاءة والعملية لتعزيز العلاقات فيما بين جميع الأطراف. وتأسف لأن حكومة اسبانيا انسحبت رسمياً من هذه المحادثات في عام ٢٠١١.

٩٩ - ومضى يقول إنه في أعقاب اقتراح أولي تقدمت به المملكة المتحدة وجبل طارق إلى اسبانيا في نيسان/أبريل ٢٠١٢، تسعى المملكة المتحدة للانتقال إلى محادثات مخصصة بين المسؤولين بغية تحقيق التعاون في مسائل مهمة بصورة متبادلة، وبوسائل تعبِّر بصورة كاملة عن رغبات شعب جبل طارق ومصالحه وحقوقه ومسؤولياته. وتتواصل المناقشات مع جبل طارق واسبانيا للتوصل إلى هذه المحادثات المخصصة. وبموجب دستور عام ٢٠٠٦، يختص جبل طارق بجميع المجالات السياسية فيما عدا العلاقات الخارجية، والدفاع، والأمن الداخلي، والتي تحتفظ بها المملكة المتحدة. ولهذا فإن مفاوضات جبل طارق الإيجابية في أي عملية حوار تعد غير قابلة للمساومة.

١٠٠- وترفض المملكة المتحدة الادعاءات بأنها قد احتلت البرزخ والمياه المحيطة به بطريقة غير شرعية. فبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن المياه الإقليمية تنبع من السيادة على الأرض. والدولة التي لها السيادة على الأرض لها أيضاً السيادة على المياه الإقليمية إلى ثلاثة خطوط بحرية أو إلى خط متوسط. وقد أوضحت حكومته موقفها للحكومة الاسبانية عند الضرورة، وسوف تواصل التمسك بالسيادة البريطانية وتنفيذ طائفة من الردود البحرية والدبلوماسية المناسبة على عمليات التوغل غير المشروعة من جانب السفن الاسبانية في المياه الإقليمية لجبل طارق البريطاني.

١٠١- وأضاف أن حكومة جبل طارق التابعة لجلالة الملكة على استعداد للعمل مع نظرائها الاسبان على النطاق الكامل لتحديات إنفاذ القانون. ويشير وفده إلى التعاون المتكرر بين شرطة جبل طارق الملكية والحرس المدني الاسباني، والذي عاد بالفائدة على كل من اسبانيا وجبل طارق. وقال إن لدى جبل طارق اختصاص دستوري بفرض الضرائب والحفاظ على نظام ضريبي نزيه ومفتوح. وهو يمتثل لجميع

الأوامر التوجيهية واللوائح السارية الخاصة بالاتحاد الأوروبي بالنسبة للخدمات المالية، والضرائب، وغسل الأموال، بما في ذلك الأمر التوجيهي الخاص بالمدخرات والأمر التوجيهي الخاص بالمساعدة المتبادلة. ومضى يقول إن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تدرج جبل طارق ضمن السلطات القضائية التي نفذت بصورة مستدامة المعايير الضريبية المتفق عليها دولياً إلى جانب المملكة المتحدة، وألمانيا، والولايات المتحدة.

١٠٢- وقد أحرز جبل طارق تقدماً كبيراً فيما يتعلق باتفاقات تبادل المعلومات الضريبية، بعد أن وقّع ٢٧ اتفاقاً من هذه الاتفاقات وأقام أكثر من ١٥٠ علاقة موازية مع الدول الموقّعة على اتفاقية المساعدة المتبادلة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقدم جبل طارق اقتراحاً مكتوباً إلى اسبانيا بشأن اتفاق مماثل، ولكنه لم يتلق أي رد حتى الآن. ومع ذلك، فإن تبادل المعلومات بين جبل طارق واسبانيا لا يزال يتم في إطار التوجيه المتعلق بتبادل المعلومات والتابع للاتحاد الأوروبي، واتفاقية المساعدة المتبادلة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فقد توسع جبل طارق في التبادل الأوتوماتي للمعلومات ليشمل خمس دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي بما في ذلك اسبانيا.

١٠٣- وقال إن جبل طارق سوف يواصل التعاون مع التحقيق الذي تجريه المفوضية الأوروبية في أحد جوانب نظامها الضريبي بدعم من الحكومة البريطانية، التي تثق في أن النظام الضريبي يمتثل لجميع معايير الاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية السارية. وقد أثار تقرير المكتب الأوروبي لمكافحة الغش عام ٢٠١٤ القلق من جانب السلطات الاسبانية وسلطات جبل طارق فيما يتعلق بتهريب السجائر عبر حدود جبل طارق واسبانيا. وقد اعترفت المفوضية الأوروبية بالتزام جبل طارق بمعالجة تهريب التبغ والخطوات الهامة التي اتخذت حتى الآن، بما في ذلك تحديد عدد السجائر المسموح بعبورها منطقة الحدود بمائتيّ سيجارة للشخص. وقد أبدى جبل طارق رغبته مراراً في العمل بصورة أكثر وثوقاً وبصورة مباشرة مع نظرائه الاسبان بالنسبة لهذه القضية.

١٠٤- وقد اعتبرت المفوضية سياج الصخور الذي أقامه جبل طارق في عام ٢٠١٤ إجراءً قانونياً، وإنه جزء من خطته الطويلة الأجل لإدارة البيئة البحرية من أجل تحسين المخزونات السمكية وتحديد الموئل البحري. ويعتبر استخدام الكتل الخراسانية لإقامة سياج مرجاني مصطنع متسقاً مع أفضل الممارسات الدولية، ومع النهج الخاص بالحكومة الاسبانية. وتعد بيئة جبل طارق، بما في ذلك المياه الإقليمية لجبل طارق البريطاني عملاً يدخل ضمن مسؤولية حكومة جبل طارق، التي تدرك التزاماتها بموجب قانون الاتحاد الأوروبي والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

١٠٥- السيد غويتريز بلانكو نافاريت (اسبانيا): قال، بعد تكراره للنقاط التي أبداها في بيانه قبل ذلك، إن موقف اسبانيا فيما يتعلق بالمناطق التي تنازلت عنها لبريطانيا العظمى بموجب معاهدة أوتريخت لم يتغير. فاسبانيا لا تعترف بأن للمملكة المتحدة أي حقوق في الأرض والجو والبحر لم تدرج في المادة العاشرة من المعاهدة، والتي بموجبها تم التنازل لبريطانيا فقط عن بلدة وقصر جبل طارق، إضافة إلى الميناء والتحصينات والقلاع.

١٠٦- ولم تتنازل اسبانيا عن البرزخ للمملكة المتحدة بموجب معاهدة أوتريخت، وكان دائماً تحت السيادة الاسبانية. وقد أعلنت اسبانيا مراراً أن استمرار احتلال بريطانيا للبرزخ لا يفي بمتطلبات القانون الدولي الخاصة باكتساب السيادة. ولذلك فإنه احتلال غير قانوني. وترفض

اسبانيا إشارة ممثل المملكة المتحدة إلى عمليات التوغل غير المشروعة في مياه جبل طارق؛ فهي عمليات روتينية للسفن الاسبانية، وغالباً لمكافحة الجريمة في المياه الاسبانية، ولذلك فإنها سوف تستمر.

١٠٧- وفيما يتعلق بمسألة الضرائب، قال إنه ليس هناك معنى لتوقيع اتفاقات خاصة بتبادل المعلومات للأغراض الضريبية إذا لم تكن موضع احترام. فلم يقدم جبل طارق قط المعلومات ذات الصلة، ولم يوقّع أبداً معاهدات خاصة بالازدواج الضريبي. وفي تموز/يوليه، قدمت اسبانيا شكوى إلى المفوضية الأوروبية تدعي فيها أن جبل طارق يتلقى معونة رسمية غير قانونية من المملكة المتحدة في مجال الضرائب على القمار. وعلاوة على ذلك، فقد نشر الاتحاد الأوروبي مؤخراً قوائم بحالات عدم التعاون مع السلطات الضريبية ظهر فيها جبل طارق بشكل واضح، وهو يعد الإقليم الأوروبي الوحيد الذي يفعل ذلك.

١٠٨- وأضاف أن اسبانيا ترحب بنجاح تدابير مكافحة الغش والحد من الاتجار غير المشروع، ولكنها تبدي قلقها من تزايد الاتجار غير المشروع عن طريق البحر. وفيما يتعلق بالإجراءات الأحادية الجانب التي أشار إليها قبل ذلك، والتي أضرَّت بالبيئة وبصيادي الأسماك الاسبان، بما في ذلك الصيد غير القانوني لأسماك التونة الزرقاء الزعانف، قال إن اسبانيا بدأت عدداً من الإجراءات القانونية المعروضة حالياً أمام الاتحاد الأوروبي والمحاكم الاسبانية. وبطريقة أكثر إيجابية، أكد أن اسبانيا تُجري حالياً محادثات مع المملكة المتحدة بشأن التعاون الإقليمي لمحاربة الجريمة المنظمة، وتنتظر أيضاً ردها على الآلية المخصصة لكي تحل محل المنتدى الثلاثي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.